أوراق من زمن مر

اللامركزية ليست انفصالاً؟!!!

(لأنني لا أمسحُ الغُبار عن أحذية القياصرة / لأنني أقاوم الطاعون في مدينتي المحاصرة / لأنّ شعري كلهُ / حربٌ على المغول .. والتتار .. والبرابرة / يشتمني الأقزام والسماسرة)

"نزار قباني

فاروق ناصر علي

مدخل مُرُّ مرارة العلقم

□ على الذين يطالبون بالحكم المحلي واسع الصلاحيات أن يفيقوا من الأوهام التي أغرقهم فيها الإعلام الرسمي للنظام؛ لأنّ الواقع قد بيّن لنا يومياً وبالملموس أن الاتجاه نحو مزيد من (المركزية) هو الذي يسود.. عليهم أن يستوعبوا ما يجري منذ اثني عشر عاما حتى اللحظة، أن (المركزية) قد اتخذت أبعادا خطيرة.. هي لم تعد نظاما إداريا معيقا وعقيما فحسب لكنها اليوم أصبحت (مرضا نفسيا) يظهر هوس أهل هذه المركزية في إرهاق الناس، إذلالهم، في جعل حياتهم مجرد حلقات متواصلة من التعب والنكد.

□ إننا نواجه عقليات لا يمكن أن تتزحزح قيد أنملة عن (العهد التركي العثماني والعهد الإمامي) عقليات لا ترى في (اللامركزية) سوى رغبات شريرة للتفريط بالسيادة، لإحداث شرخ خطير في هيبة النظام، لخلخلة قوة وسيطرة النظام.. هؤلاء لا يرون مطلب الحكم المحلي واسع الصلاحيات سوى (دعوة انفصالية جديدة)، بل أنهم كانوا يقولون عنا حين نكتب عن مطلب (المواطنة المتساوية) أنها مُطالبة (جنوبية انفصالية).

□ لقد تبين لنا طيلة هذه السنوات المرة والعجاف أننا نواجه مرضى مُعقدين نفسيا، يتشبثون بالمركزية المفرطة؛ لأنها فرصة عمرهم لتأكيد الذات وفرض (الأنا) هؤلاء لا يصلحون لبناء الأوطان، ولكنهم يصلحون لبناء المقابر لكل الآمال وكل الأماني المشروعة.. هؤلاء استعبدتهم الرغبة المجنونة في مركزة كل شيء، وما زالوا طيلة هذه السنوات يمركزون كل صغيرة وكبيرة، ويبتكرون الوسائل الخاصة بإرعاب المسؤولين من (اللامركزية) ونجحوا بكل جدارة، لكنهم حتى اللحظة لم يتمكنوا من جعل (الهواء) مركزيا وهذا ما جعلهم يمركزون كل شيء بطريقة شذر مذر، لا مفر من السفر إلى (صنعاء) لا مفر، لا مفر، لا مفر!!

(أين سأحكي / وأنا منذ العهد التركي / مدني في زمن مكي / صحّر يأمرني بالتقوى / وأبو لهب يضع الفتوى / وأبو جهل يلعن شركي؟!)

الدخول إلى قلب القضية الجديدة

□ في صحيفة 14 أكتوبر بتاريخ (20 / فبراير 2007م – العدد 13673) في صفحة (آراء حرة) مقال للأخ (عائض صياد الجحوم) يتحدّث هذا المقال عن مدى الاستغراب من التوجه الجديد نحو مزيد من المركزية بدلا من اللامركزية ... من خلال إجراءات وزارة المالية الجديدة.

أولا : القاضية بأنّ تحجز على بنود استهلاك الكهرباء المعتمدة في موازنة المؤسسات العامة، وأن يتولى ديوان الوزارة عملية مراجعة الفواتير والكشوفات وإعداد عروض وسندات الصرف... الخ أي أن يتولى ديوان الوزارة الفحص والتدقيق للفواتير وتسديدها مباشرة!

ثانيا : حجز قيمة تذاكر السفر التي تمنحها المؤسسات العامة وبدلات السفر لموظفيها الذين يسافرون في مهمات عمل أو دورات تدريبية أو للعلاج... بمعنى أن المسافر عليه أن يبقى في فنادق (صنعاء) والصرف اليومي + أجرة الفندق + ... الخ، إضافة إلى تذكرة السفر إلى صنعاء... من أجل متابعة ديوان الوزارة للحصول على (ما يوازي قيمة التذاكر وبدل السفر) فكيف سيكون حال المصابين بأمراض تحتاج السرعة للعلاج؟!

□ هذه الكارثة الجديدة لو أضفناها إلى ما سبقها من قضايا تطرقنا إليها في عشرات المقالات والتي تفيد وتكشف مدى الحرص على تهميش (المدن) الأخرى وعلى وجه الخصوص مدينة (عدن) والتي عرفت (الأنظمة المالية والإدارية) من قبل الاستقلال واكتسبت كوادرها الخبرات المتميزة في الفترة التي كانت (صنعاء) متخلفة عنها بمراحل.. وهنا لا داعي للمزايدة أو التحسس الذي يضفيّ على هذه المركزية العقيمة مزيدا من الانطلاق في عالم (التهميش) حتى لفروع الوزارات .. وكان فرع (وزارة المالية) بعدن يقوم بهذه المهمة الخاصة بصرف بدلات العلاج وتذاكر السفر.. يقوم بها بمرونة وسهولة وبسرعة، فلماذا عذاب المرضى إلى (صنعاء)؟!

وهل بمقدور طاقم الوزارة التفرغ الكامل لمراجعة فواتير الكهرباء وكشوفاتها لكل المؤسسات العامة دون أن يتأثر عملهم اليومي؟!!

وما جدوى الدوائر المالية في المؤسسات العامة إذن؟!!

□ لقد سبق وزارة المالية العديد من الوزارات والمؤسسات في دنيا (اللامركزية) وربما جاءت الوزارة متأخرة نسبيا عن الذين سبقوها، لذا اتخذت هذه الخطوة التي ستجعلها تنغمس بالتبعية هي الأخرى في مهام متعددة، مرهقة تبعدها عن مهامها الأساسية (ديوان الوزارة) وتصبح مثلها مثل (البنك المركزي) الذي غرق في مهام كانت من صلب مهام (الخزانة العامة) في (الجنوب) قبل الوحدة، اليوم غرق البنك المركزي على حساب وظائفه التقليدية المعروفة، مما جعل هذه الأعمال الروتينية المتعلقة بمراجعة حسابات المشاريع العامة المدرجة في الموازنة، وميزانية القطاعات العامة وكل الأعمال الورقية الخاصة بمشاريع التنمية العامة، والمرتبات العامة، والنفقات الجارية ونفقات المشاريع تحوله بوعي وعن قصد إلى (خزانة عامة) تحمل اسم بنك مركزي.

□ كل هذا الخلط المركزي جعل الفوضى النقدية هي السائدة؛ لأن (البنك المركزي) جعل هذه المهام تطغي على المهام الأساسية الخاصة به كـ "بنك مركزي" وهي الحفاظ على العملة الوطنية واستقرارها وكافة السياسات النقدية الأخرى .. الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية نتيجة لعدم استقرار السياسة النقدية .. وهذه القضية معروفة جيدا لخبراء المال والاقتصاد .. الخ.. فهل تريد (وزارة المالية) مزيداً من المركزية العقيمة، لا بأس عليها أن تضيف إلى فواتير الكهرباء.. فواتير التلفون، فواتير المياه... الخ.

قبل الخاتمة بخطوات ..

□ لقد ازداد النكد من الغلاء المستمر ومن اكتشاف المواطن أنّه يعيش في ظل (غياب الدولة) ومن المركزية المملوءة بكل العنجهيات والغطرسة والسادية والرغبة المتناهية في تعذيب البشر بحيث أصبحت (العُمرة) إلى (صنعاء) مثلها مثل الفساد المقدّس لا يمس ولا يجوز التفريط به وفيه.

□ حتى ما هو صالح لخلق بلاد متطورة يدفن، يهمل، يُداس.. هذا (مطار عدن) جعلوه مجرد مطار نكره وهو المطار الذي عرفه العالم من قبل أن يخلق ويولد مطار (صنعاء) وهنا لا تصبح حجة نقص الإمكانيات الفنية هي أساس انطلاق الطائرات (من وإلى صنعاء).. هي حجة مردودة على مخترعها، لأنّ حجب الإمكانيات الفنية وسحب بعضها، وسحب وإخراج وتهميش الكوادر... الخ قضية معروفة للقاصي والداني.. هو الحقد + التهميش + المركزية المطلقة .. فمن أين ستصلح الأمور؟! وكيف؟! ومتى؟!

□ وفوق هذا وذاك يترنمون بأنّ (عدن) منطقة جذب لكل مستثمر وهي المنطقة الحرة.. كيف والقادمُ إليها لا طريق له غير (صنعاء) ولن أتطرق لأمور عديدة تبين هذا المخطط المهووس بالمركزية، حتى (البريد) من (صنعاء) ويتحدثون عن الحكم المحلي واسع الصلاحيات ويتقبلون التهاني والتبريكات على ترسيخه وعلي مدى نجاحه بينما الواقع المعاش يبين أنّ هناك من لا يريد التخلي عن (العهد التركي العثماني)، وإدارته الخاصة ونظمه المرعبة؟!

قبل الخاتمة بخطوة

□ لا غرابة على الإطلاق لو قلنا إنّ كل شيء أصبح (مركزيا) بطريقة مطلقة... إلا (الأوبئة، الأمراض، الفساد، القهر، الفقر، الغلاء الوقح، النهب والظلم، الباطل، القتل، التشريد، الاختطاف... الخ) هذه كلها تنطلق بشكل ملفت للنظر نحو مزيد من اللامركزية فمن أين سيأتي المستقبل الواعد والموعود؟!

□ إنني أرى أهل النفاق يستعجلون تسخين طبولهم الجديدة من أجل جولة جديدة من جولات الدجل الرسمي عن مدى نجاح وانتشار الحكم المحلي واسع الصلاحيات وعن نجاحات الإدارة اللامركزية التي يشهدها المواطن... وافرحي يا يمن!!

الخاتمة

"حملتُ أشجاري إلى صحرائكم / فانتحرت.. من يأسها الأشجار / حملتُ أمطاري إلى جفافكم / فشحّت الأمطار / زرعت في أرحامكم قصائدي / فاختنقت يا رحماً .. يحبل بالشوك وبالغُبار"

نزار قباني

الجماعة المرجعية

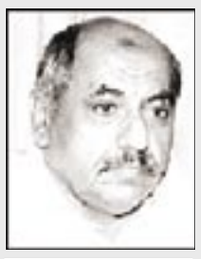

د . علوي عبدالله طاهر

الجماعة المرجعية هي الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وتكون ذات تأثير على قراراته وتصرفاته، وعلى سلوكه بصورة عامة، إذ أنّ سلوك الفرد وتصرفاته يتأثران بشكل كبير بالجماعات المرجعية التي ينتمي إليها، أو التي يطمح في الانتماء إليها.

ويرجع سبب ذلك إلى أنّ العَلاقة بين أعضاء الجماعة المرجعية تكون عَلاقة مستمرة ودائمة في أغلب الحالات، وقد يكون بين أعضائها فرد أو أكثر ذو تأثير على غيره، فيقوم بترشيد سلوك الجماعة بحيث يكون سلوكهم متناسقا، وتصرفاتهم منسجمة، تتماشى مع المعايير الرسمية وغير الرسمية للجماعة التي ينتمون إليها.

ومما لاشك فيه أنّ الفرد يخضع في سلوكه وتصرفاته خضوعاً تاماً ومطلقاً للجماعة المرجعية التي ينتمي إليها، فهو يتأثر بالجماعة أو يؤثر فيها، وفقاً لما يتمتع به من نفوذ داخلها، ودرجة اعتماده على الآخرين في إشباع حاجاته ورغباته، أو بمدى اعتماد الآخرين عليه في إشباع حاجاتهم ورغباتهم، أي أنّ تأثير الجماعة المرجعية يزداد أو يضعف وفقاً للحالات أو المواقف التي يجابهها كل فرد منهم.

ومن أجل ذلك تلجأ بعض القوى السياسية أو الاقتصادية لاختراق الجماعات المرجعية والتأثير على أفرادها، أما لاجتذابها لخطها السياسي، كما تفعل صحف الأحزاب، أو لاجتذابها لشراء السلعة التي تنتجها أو تتولى تصريفها، كما تفعل الإعلانات التجارية.

وكلما كانت معلومات الأفراد عن الحياة السياسية في البلد محدودة، أو مضللة، وخبرتهم وتجاربهم قليلة؛ فإنّه في هذه الحالة يبرز دور الجماعة المرجعية خصوصاً إذا كانت صغيرة، ويزداد تأثيرها على سلوك أفرادها، إذا كانت معزولة عن الحياة العامة، ومحرومة من الخدمات الضرورية؛ فإنها في هذه الحالة تتخذ موقفاً رافضاً لمحيطها، أو تسلك سلوكاً معادياً لمجتمعها.

وتستطيع القوى المعادية للنظام السياسي في هذا البلد أو ذاك أن تخترق صفوف الجماعات المرجعية بإعطائها معلومات مضللة، وتزويدها بأخبار زائفة، وأفكار مغلوطة للتأثير في وعيها واجتذابها إلى صفها المعادي للنظام السياسي القائم، ودفعها لمقاومته بشتى الوسائل، وقد تدفعها في بعض الحالات لاستخدام العنف أو الإرهاب لتحقيق غايات جماعتها غير المشروعة.

وليس غريباً أن تلجأ القوى المعادية لليمن إلى الجماعات المرجعية كجماعة الحوثي، والتأثير فيها لدفعها لاتخاذ مواقف معادية للنظام السياسي القائم، في ظل غياب الدولة في بعض المناطق النائية بمحافظة صعدة، أو عجزها عن توفير الخدمات الضرورية الأساسية، أو فشلها في حل قضايا الناس وتلبية حاجاتهم الأساسية، أو تساهلها في حسم المسائل المعلقة وجعلها تتراكم حتى تفاقمت، وصارت تحدث فتنة.

والجماعات المرجعية موجودة في كل زمان ومكان، وهي أشكال وألوان، وتختلف باختلاف أحجامها وأهدافها، وتتشكل عادة بمقتضى الحالات والظروف التي تستدعي تشكيلها. ومن تلك الجماعات المرجعية ما تتكون في أول أمرها من عدد قليل من الأفراد، وهم الذين تربطهم ببعضهم صلات وثيقة، كالصلات التي تنشأ بين أفراد القبيلة الواحدة، والتي يتبادل أفرادها فيما بينهم المصالح بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وهناك من الجماعات المرجعية ما تتصف بكثرة أعداد أفرادها وهو ما يجعل العَلاقات بين أفرادها غير مباشرة، الأمر الذي يؤدي على قلة تأثير الأعضاء مع بعضهم البعض، وفيها يضعف تأثير الجماعة على سلوكيات وتصرفات أعضائها؛ إلا إذا خضعت لنوع من التوعية المكثفة، أو الإعلان الموجه، بحسب مقتضيات الحاجة والظروف، أو الأهداف، ومن أمثلة هذا النوع من الجماعات النوادي والجمعيات والأحزاب السياسية، وهي التي يجب أن تحظى باهتمام الدولة في عملية التوعية حفاظاً على الوحدة الوطنية، واجتناب الفتن.

ويصعب التمييز بين الجماعات المرجعية من حيث الحجم والتأثير في أعضائها، فالجماعات الصغيرة – عادة – يعرف بعضهم بعضا، ويدرك كل واحد منهم نشاط وسلوكيات وتصرفات بعضهم بعضا، وتمثل العائلة في بلادنا الجماعات المرجعية الصغيرة المتلاحمة، في حين تمثل العشيرة والقبيلة الجماعات المرجعية الكبيرة المتناسقة، أما النوادي والجمعيات والأحزاب فإنها تمثل المرجعيات الأكبر حجما، لكن الأقل تناسقا وتلاحما في المجتمعات المتخلفة لمجتمعنا اليمني.

وليس بالضرورة أن يتفق الأفراد مع معايير وأفكار وقيم الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها، وربما كان هذا هو سبب عزوف بعض الناس عن الانضمام إلى جماعة معينة أو رفضهم لأفكارها، وعدم التعاطي مع أطروحاتها، وربما كان ذلك ايضاً سبباً في وجود جماعات مرجعية لها تأثير مضاد على الأفراد الذين ينتمون إليها، عند قيامهم بتصرفات أو سلوكيات معاكسة لما توصي به الجماعة، كما في حالة إيقاف صحيفة أو منع كتاب أو إيقاف مظاهرة، أو حظر مقالة.. أو نحو ذلك، ففي ذلك تصديق لمقولات مشهورة (كل ممنوع مرغوب) و(الإنسان حريص على ما منع منه) وقول الشاعر :

رأيت النفس تكره ما لديها وتطلب كل ممتنع عليها

وقد ينتمي الفرد إلى جماعتين مرجعيتين أو أكثر في وقت واحد، وبالتالي تأثره بقيم وسلوك كل واحدة منها – فعلى سبيل المثال – قد تمثل القبيلة جماعة مرجعية لأحد أفرادها، عند اختياره أسلوباً معيناً في التعامل مع قضية من قضايا الوطن، في حين يمثل الحزب الذي ينتمي إليه جماعة مرجعية أخرى للفرد نفسه، في اختيار الموقف الذي عليه أن يسلكه، فيقع الفرد في تناقض بين انتمائه للقبيلة وانتمائه للحزب، وولائه للوطن.

الأسعار - همٌّ يومي

صفاء علي إبراهيم

أصبح الناس في همٍّ يومي في عيشهم، كيف لا، وقد أصبح قوتهم اليومي يؤرقهم ويقضي على هدوئهم واستقرارهم الذي هو حق لهم في هذه الحياة.

كل الشرائع والقوانين دون استثناء تقر هذا الحق لهذا الإنسان على هذه الأرض.

والكل أصبح يرفع صوته بالشكوى والبكاء في الوضع التصاعدي للأسعار، أصبح المسؤول يهاجم ارتفاع الأسعار ويشكو، وأصبح التاجر أيضاً يلعن ارتفاع الأسعار ويشكو.

والمواطن الذي لا حول له ولا قوة بات مقهوراً.. من ارتفاع الأسعار، ولكن إذا لاحظتم فهناك من يشكو من ارتفاع الأسعار ويتكلم بابتسامة مخفية وباستهزاء، ومنهم من يشكو من الارتفاع في الأسعار وهو معكوف الظهر ويتكلم بمرارة وشتان بين الأمرين وهناك من يسير مع الناس سيرا ومجاراة في الحديث عن الارتفاع في الأسعار.

وكثر الحديث في هذا الأمر، كم من كتابات وخطابات على صفحات الصحف والمجلات وعبر القنوات المرئية والمسموعة وحتى في المساجد ولكن يظل الأمر كلاماً في كلام وكأننا نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً.

ولهذا وفي خضم الحديث عن الأسعار وتصاعدها المكوكي لجأ البعض إلى الصمت وعدم الحديث عنها، على الرغم من أنه يحترق بنارها ويتمنى على الآخرين أن يصمتوا مثله ولا يتحدثوا عن ارتفاع الأسعار، بل هناك من وصلت به الحال إلى الخوف من الحديث عنها ولسان حاله يقول كلما تحدثنا، فعن ارتفاع الأسعار ازدادت ارتفاعاً، فلربما إذا خففنا الحديث عنها وتناسيناها وتركناها في حالها تركتنا في حالنا ولم ترتفع؟!

وجنون الأسعار لم يترك مجالاً واحداً في حياتنا؛ إلا وفعل فعلته فيه، ليس فقط المواد الغذائية الرئيسة التي يعتمد الإنسان عليها ويقتات الناس عليها، بل جنون الأسعار طال كل شيء، المأكل والمشرب والملبس والمسكن أيضاً.

نعرف جميعاً أنّ الحكومة والشعوب تعمل من أجل القضاء على الفقر والجهل والمرض.

وكم هي الشعوب التي نجحت في التقليل من فرص استفحال هذا الثالوث المدمر لحياة الشعوب وآمالها وطموحاتها.

فالشعوب الضعيفة هي الشعوب الأكثر فقراً، وكلما زادت نسبة الفقر في أوساط الناس ارتفع معدل الجهل بينهم ومن ثمّ تفشت الأمراض فيهم.

– الفقر قال عنه بعضهم إنّه طريق للكفر، أما سيدنا علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه فرأى أن يقتل الفقر إذا أمكنه ذلك فقال رضي الله عنه : "لو كان الفقر رجلا لقتلته".

ولا يدل هذا؛ إلا على شدة أثر الفقر على الإنسان ما يجب استئصاله قبل استفحاله، فالفقر آفة تهوي بالإنسان إلى المهالك، أما سمعتم بأنّ الجوع كافر.

وما ارتفاع الأسعار إلا سبب في زيادة نسبة الفقر وتفيشه بين الناس، ففي الوقت الذي تصل فيه إلى عدم استطاعتك الانفاق على أسرتك وتأمين قوتهم الضروري ورابتك الشهري يقف عاجزا أمام فهم الأسعار ونارها التي تأكل الخضر واليابس، حتماً تدخل في دائرة الفقر، وكم هي الأسر في مجتمعنا التي تعيش في هذه الدائرة وأجزم أن هناك أسرا كثيرة وكثيرة جداً تعاني من هذه الضائعة في حياتها، ولا أجافي الحقيقة بقولي هذا.

خذوا مثالاً : موظف راتبه الشهري ثلاثون ألف ريال، ريال ينطح ريالا، هذا الموظف، كيف تظنون بالله عليكم يستطيع أن يلبي حاجيات أسرته الصغيرة، إذا كان لديه زوجة واثنين من الأبناء فقط، وعليه أن يدفع فواتير الكهرباء والماء، ويؤمن ثلاث وجبات يومية لأسرته وبأقل التكاليف والصرفيات.

هذا إذا لم نحسب إيجار المسكن، هل هذه الأسرة تستطيع أن تعيش حياة اللا فقر.

احضروا ما شئتم من خبراء الإقتصاد والتدبير المنزلي، أراهن أنهم سيعجزون عن إيجاد حل لمعضلة هذا الموظف وسيجد الخبراء مشقة كبيرة في أن يبعدوا عن هذه الأسرة شبح الحاجة والعوز والفقر.

فكيف لهذه الأسرة الاستطاعة في تأمين تكاليف الدراسة للأولاد، ومن أين تأتي نفقات العلاج إذا مرض أحدهم حتى وإن زار مركزا صحياً حكومياً.

إذا لم يستطع رب الأسرة أن يوفر تكاليف الدراسة هذا يعني طريق العودة إلى الأمية بهذا يعني تفشي الجهل، وعدم الاستطاعة في توفير تكاليف العلاج يعني استفحال الأمراض وتفشيها.

–أنا لا أحاول أن ارسم صورة قاتمة، ولكن إذا لم نصحو من غفوتنا ولا نستدرك الأمر، فالواقع يتحدث عن نفسه.

–هناك ظلم واقع على حياة الناس، من يغالي في أقوات الناس فهو ظالم.

من لا يتحمل مسؤولية ويؤدي حقها فهو ظالم.

–فالتاجر عليه القيام بأعماله بأمانة وصدق.

"أفلم تسمعوا القول العظيم "التجار فجّار إلا من رحم ربي" هذا القول واضح وضوح الشمس في رابعة النهار.

وقول الرسول الكريم "مَنْ غشنا فليس منا".

أما الذي تحمل مسؤولية تفي بمصالح الناس وحياتهم المعيشية، فمسؤوليتهم عظيمة وجسيمة، إما رعوها حق رعايتها، وإما فرطوا بها وأهملوها، فنذكرهم بدعاء الرسول صلى الله عليه وسلم الذي دعا فيه: يالتيسر لمن رعى المسؤولية وأعطاها حقها ومشى في ا لناس بما يحفظ لهم حقهم، أما من أهمل وشق على الناس فقد دعا عليه الرسول بالشقة.

فندعو إخواننا من التجار والمسؤولين إلى عدم التظالم، فالظلم ظلمات يوم القيامة.

أما الجانب الآخر، فلابد من تفعيل القوانين واللوائح الخاصة بالجوانب المعيشية والحياتية للناس.

هذه القوانين واللوائح التي جاءت لتنظّم وتيسر للناس مصالحهم، هذه القوانين التي شرعت من أجل إحياء الناس.

نحن لا نريد أن يتضرر المواطن الغلبان، كما إننا لا نريد أن يتضرر التاجر وأيضاً لا نريد أن يتضرر هذا المسؤول أو ذاك.

إننا نريد السلام الاجتماعي، نريد العدل الاجتماعي.

نريد حياة كريمة لكل الناس.

يقول الله تعالى "ولقد كرّمنا ابني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات" .. صدق الله العظيم.

نعم الطيبات من الرزق وليس الخبيث من الرزق.

وما رفع أسعار السلع؛ إلا صورة من صور الجشع والطمع.

وما رفع أسعار قوت الناس؛ إلا صورة من صور الظلم.

رفع أسعار احتياجات الناس لحياتهم المعيشية هي صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل ورفع الأسعار والمساهمة في رفعها لا ينم عن نوايا حسنة، بل عن نوايا خبيثة، وجب اقتلاعها، فسيندم هؤلاء ولات وقت مندم.

لنقطع دابر الفتنة

عبدالعزيز ثابت

جاء في كتاب العهد بين خالد بن الوليد عند فتحه العراق، وبين زعماء الحيرة الذين رغبوا في البقاء على دينهم، "فإن فتح الله علينا فهم على دينهم، لهم بذلك عهد الله وميثاقه أشدّ ما أخذ على نبي من عهد أو ميثاق، وعليهم مثل ذلك لا نخالفه، وجعلت أيما شيخ ضعُف عن العمل أو اصابته آفة من الآفات، وكان غنيا فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين بالنفقة على عيالهم".

ذلك هو موقف الإسلام المفعم بالنزعة الإنسانية والأخلاقية العميقة، والمفعم بروح المسؤولية اتجاه كل الناس واتجاه كل مواطن أياً كان دينه، أو جنسه أو لونه، فالناس جميعاً أخوة سواء؛ لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وبمعنى آخر؛ فإنّ لغير المسلمين ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وقد تجسّد ذلك بوضوح شديد – على سبيل المثال – من خلال عهد الإمام علي كرّم الله وجهه إلى الأشتر النخعي حين ولاه على مصر بقوله : "فأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن سبعا ضاريا تغتنم أكلهم؛ فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق".

لنقارن ذلك الموقف الذي يمثل جوهر الإسلام بمواقف الجماعات الإرهابية المدعية بالإسلام لدينا، من الأقلية اليهودية، إنه مثال واحد فقط من أمثلة عدة تبين زيف مواقف ومسالك الجماعات الإرهابية والتي ترقى إلى مستوى الجريمة التي تمس الإسلام، وتمس المسلمين؛ دينا وحضارة وسماحة خلق، ونبل سلوك وتعاملا مع النفس ومع الآخر.

نحن لا نستغرب مثل تلك المواقف لجماعات الإرهاب والتطرف التي لا يجمعها جامع بالدين، والأخلاق والسلوك الحضاري .. فالإسلام يتعرض اليوم للتشويه والتشهير المزدوجين من قبل الدوائر اليمينية المتطرفة الحاكمة في الغرب، من جهة، ومن قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية المتلفعة بالإسلام لدينا.. إنهما وجهان لعملة واحدة في نهاية المطاف.

فالدوائر اليمينية المتطرفة الحاكمة في الغرب ومنظروها تحاول جاهدة تحويل الإسلام وأهله إلى "فزاعة" لتخويف الرأي العام، وإثارة الريبة والتوجس في أوساطهم، تحت مزاعم أنّ الإسلام يشكل خطراً على الغرب، مجتمعا، وقيما ديمقراطية وليبرالية!

وهي محاولات محمومة، يائسة وبائسة لتلك الدوائر لاختلاق "عدو" موهوم، يكون وسيلة بأيديها لتأجيج مشاعر الغضب والكراهية لدى المجتمعات الغربية ضد الشعوب العربية والإسلامية، ووسيلة لصرف أنظارها عن القضايا الأساسية التي تهم تلك المجتمعات والمرتبطة بالسياسات الداخلية والحاجات والمصالح الحيوية على صعيد الاقتصاد والتعليم والصحة والبيئة وسواها.

وبالمقابل يتعرض الإسلام – وذلك هو الأدهى والأمر – لمحاولات من التشويه، والتشهير بوعي أو من دون وعي مباشر أو بصورة غير مباشرة، من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة المناسقة بنزق وراء أوهامها، وأهوائها وجهالتها ومصالحها الأنانية الضيقة "وإذا قيل لهم آمنوا كما آمنَ الناس قالوا أنؤمنُ كما آمنَ السفهاء ألا إنهم هُمُ السفهاء ولكن لا يعلمون".

وخطورة الجماعات الإرهابية المتطرفة بسلوكها المنحرف والشاذ وبفهمها المعوج الذي تمرق به من الإسلام مروق ا لسهم من الرمّية، تمتد لتهدر طاقات وموارد المجتمع والدولة، وتضر ضررا فادحا بأمن البلاد واستقرارها وتنميتها ناهيك عن تحولها لتكون – ويا للمهزلة – أنموذجا للإسلام لدى الدوائر اليمينية المتطرفة الحاكمة في الغرب والمنظرون لها والتي تجد في ممارسات ومواقف تلك الجماعات المتطرفة ضالتها المنشودة للتشهير بالإسلام وتشويه مثله وقيمه وحضارته، والزعم – زوراً وبهتانا – بأنّه دين إرهاب وتطرف وانغلاق.. وانه لا يقيم وزنا لأتباع الديانات الأخرى، ولا يحفل بحقوقهم، ولا يحترم عقائدهم وحرماتهم المقدسة الخ.

إنّ تلك المبررات المزعومة إنما هي جزء لا يتجزأ من منظومة حجج تلك الدوائر التي يستندون إليها في جربهم "المقدسة" ضد ما يسمى "بالإرهاب" ذلك المصطلح الذي غدا بالنسبة إليهم كلمة حق يراد بها باطل.. والشاهد أنّ الحرب التي تشن الآن في أكثر من بلد عربي وإسلامي إنما تشن على الإسلام وأهله.. وليس ضد الإرهاب الحقيقي : الفكري والاقتصادي والسياسي والعسكري والعلمي والاستخباراتي الذي يُلقي بظلاله القاتمة على العالم كله والتي تعد تلك الدوائر مصدرا من مصادره الخطرة والأساسية والذي يتجلى من خلال المحاولات المهووسة لفرض سياسات القوة في العلاقات الدولية، وسيادة الهيمنة الأمريكية على مقدرات الشعوب، وشن حروب الغزو والهمجية والوحشية تحت مبررات شتى، والتي أدت وتؤدي إلى إراقة الدماء وإلى الدمار والإبادة وانتهاك حقوق الإنسان، وسيادة الشعوب وحرياتها وحرماتها المقدسة، وإلى إشعال نيران الفتن المهلكة، وتأجيج العصبيات والتوترات وخلق الأجواء الملائمة لازدهار الأفكار والجماعات الإرهابية المتطرفة.

كما أنّ تلك الحجج الواهية توظف ليل نهار من قبل الدوائر اليمينية المتطرفة الحاكمة في الغرب وبصورة مضللة وخادعة للحديث حول حماية الأقليات الدينية التي تتعرض بزعمهم في ديار العرب والمسلمين للاضطهاد والحرمان من حقوق المواطنة المتساوية، ومن حقها في حرية الاعتقاد الخ.. وذلك لتبرير تدخلها السافر والفض في الشؤون الداخلية للدول وبخاصة في العالم العربي.

ذلك الخداع والتضليل وقلب الحقائق الذي يمارس دون حياء، بل وبتعال وغطرسة باسم "الحربّ على الإرهاب" تارة وباسم حماية الأقليات تارة أخرى.. يمكن أن يلقى التصديق، والقبول لدى قطاعات من الرأي العام، وبخاصة فيما إذا لم تلق الجماعات الإرهابية المتطرفة، والمتطفلة على الإسلام وأهله الشجب والاستنكار والإدانة الصريحة، وإذا لم تواجه بمواقف عملية حازمة وشجاعة تضع حدا لعنفها وإرهابها، وتطرفها ووصايتها.. باعتبار ذلك هو واجبنا بالدرجة الأولى اتجاه كل من يسعى أو يحاول تشويهنا والتشهير بنا، وبديننا الإسلامي، وبقيمنا وإرثنا الأخلاقي والحضاري والإنساني.. لأنّ أي تقاعس منا في هذا المجال معناه الرضا عنّ تلكم الجماعات وفكرها وتزكيتها لنفسها.. ومن وضع نفسه موضع الشبهات فلا يلومن إلا نفسه.

لعلنا في هذا المقام نتذكر قولا بليغاً ومعبراً للإمام علي كرّم الله وجهه، وهو يواجه مثل هذه الجماعات ومثل هذه الظواهر، حين قال : "الراضي بفعل قوم كالداخل فيه معهم، وعلى كل داخلٍ في باطل إثمان؛ إثمُ العمل به.. وإثمُ الرضا عَنه"!

نحن بالطبع لا نطلب أو قل لا ننتظر من الدوائر اليمينية المتطرفة الحاكمة في الغرب والذين يُنظّرون لها، شهادة حُسن سيرة وسلوك، لنا أو لديننا الإسلامي.. ولا نطلب كذلك منها أن تنصفنا.. والشعوب الحية في الغرب ونخبها الحية والشريفة تعرف جيدا كيف تفرق بين الحق والباطل.. وتعرف كيف تفرق بين الدين الإسلامي الحق والحضارة العربية الإسلامية العريقة وبين الجماعات الإرهابية المتطرفة التي قد تظهر في هذا المجتمع أو ذاك، وفي هذه المرحلة أو تلك بفعل عوامل وأسباب مختلفة.

وتلك الشعوب والنخب قد عانت ربما أكثر منا من الجماعات المتطرفة التي استطاعت في غفلة من الزمن، وفي غفلة من شعوبها – على سبيل المثال – أن تصل مواقع السلطة والقرار لتشعل نيران حروب داخلية وعالمية مبيدة ومدمرة.

والإسلام في كل الأحوال اثبت وسوف يثبت من خلال الحياة وحقائقها الدامغة أنه دين يدعو الشعوب أن يعرف بعضها بعضا وليس إلى أن يواجه بعضها البعض باعتبار أن المعرفة المتبادلة هي أساس العيش المشترك للإنسان وللشعوب بشكل عام على هذه الأرض.. وهو دين يدعو إلى إقامة مجتمعات حرة لا تعنو فيها الوجوه؛ إلا للخالق وحده مجتمعات تقوم على العدالة والمساواة والأخوة والتسامح والكرامة الإنسانية التي يتساوى فيها كل إنسان بصرف النظر عن أصله وجنسه ودينه ولونه .. وهو الدين الذي جعل الإيمان بالأديان السماوية التي سبقته وبالرسل جميعاً دون استثناء ركناً أساسيا من أركان الإيمان لا يقوم إيمان المسلم؛ إلا به، وهو الدين الذي يرفض بشكل قاطع إكراه أي إنسان على الإيمان به، وعلى ترك معتقده "لا إكراه في الدين قد تبين الرشدُ من الغي".

وعموما.. يمكن القول إنّه لا يمكن أن نقبل مطلقاً الوصاية على الدين، والوكالة باسمه، فالإسلام بما هو دين لا يقبل الوساطة في العلاقة بين الإنسان وبين خالقه، لا يمنح أحداً، فرداً أو جماعة أو مؤسسة الحق في الوصاية أو الوكالة على الدين وعلى الناس، وعلى الأوطان والشعوب.. ولا يعطي أحداً الحق في فرض قناعاته وفهمه واجتهاده عنوة على الآخرين.

فكيف يكون الحال عندما يتطور الأمر إلى ممارسة ذلك كله بالإرهاب والعنف، والإفساد في الأرض بغير الحق، وباسم الدين.. إنها المأساة والمهزلة في آن.. "وما جعلناك عليهم حفيظا وما أنت عليهم بوكيل".

يا سوء سَنتهم وقُبح غلوِّهم
إنّ العقائد بالغلو تضارُ
والحقُّ أرفعُ ملةً وقضية
من أن يكون رسوله الأضرارُ

ومن هنا كان واجباً علينا أن نواجه جميعا وبكل الوسائل إدعاء الوصاية والوكالة البائسة على الإسلام وأهله .. وعلى الدولة والمجتمع.. وأن نقطع دابر الجماعات الإرهابية المتطرفة المتسترة بالدين .. "حتى لا تكون فتنةٌ ويكونُ الدينُ لله".

"واتقوا فتنة لا تُصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أنّ الله شديد العقاب".

شريعة الفساد

أنور أحمد صالح

نعم..توحدت الأرض والتقى البشر ورسم في السماء خيط حريري واحد شكل من الوان الطيف اللون الأبيض والأحمر والأسود علماً عظيماً ليمن موحد أعظم.

ولكن.. وبوحدة قوى الفساد فرضت شريعة الفساد واستباحت الأرض واجتاحت مآمن الفقراء بمعركة غير متكافئة وظالمة ينتصر فيها الفاسدون ويتجرع الجياع الهزيمة.. فيكسب الفاسدون المزيد من المساحات الخضراء ومن تراكم ال